2005/11/09-0506-NL

مطالبة ربط الشراكة بالتزام [illegible]

يوم لبناني في البرلمان الأوروبي عن انتهاكات حقوق الانسان

البرلمان

بروكسيل -
من بيار عطاالله:

شهد البرلمان الاوروبي في بروكسيل اول من امس يوماً لبنانياً عن انتهاكات حقوق الانسان في لبنان والمآسي التي يتعرض لها اللبنانيون والمقيمون على الاراضي اللبنانية، وذلك في اطار جلسات الاستماع التي تنظمها لجنة حقوق الانسان في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الاوروبي والمخصصة لتقصي حقيقة الوضع في لبنان واتخاذ ما يلزم من أجل ادخال القرارات المناسبة في مجال تعديل التوصية السياسية التي يعتزم البرلمان الاوروبي اعلانها كمقدمة للموافقة على اتفاق الشراكة الاوروبية - اللبنانية وارفاقه ببنود تشترط التزام الحكومة اللبنانية التطبيق الحرفي لتعهداتها في قطاع حقوق الانسان وايجاد آلية تقويم ومراقبة للاداء قبل المصادقة على الشراكة واقرارها.

وترأست النائبة الاوروبية الانكليزية البارونة نيكولسون أوف ويتربورن وهي نائبة رئيس لجنة العلاقات الخارجية، الجلسة، وحضرها رئيس اللجنة أيلمار بروك والمقرر عن اتفاق الشراكة النائب جيراردو غاليوتي كويتسيدو، اضافة الى اعضاء اللجنة وعشرات النواب الاوروبيين. وشارك أيضاً ممثلون لمنظمات محلية ودولية تهتم بالدفاع عن حقوق الانسان في لبنان منها الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان والجمعية الفلسطينية لحقوق الانسان، اضافة الى أدريس اليازمي الأمين العام لـ"الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان" الذي تحدث عن اوضاع اللاجئين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين في لبنان وضرورة تطبيق آليات الرقابة والمتابعة في كل ما يتصل بأحترام المادة الثانية من أحكام معاهدة الشراكة التي تدعو الى احترام حقوق الانسان.

وقال ممثل "لجنة دعم الموقوفين اللبنانيين اعتباطاً" وديع الاسمر ان السلطات اللبنانية لم تطلق اي بحث جدي من أجل تحديد مصير ١٧ الفاً من المفقودين خلال حرب لبنان. وشرح ان عائلاتهم في وضع مأسوي "لأن اسوأ شيء في العالم الا يتمكن المرء من أحياء ذكرى ولده". وطلب تأليف لجنة تقصي حقائق ومصالحة كما جرى في جنوب افريقيا ودول اخرى لتحصل العائلات على اجابات تروي غليلها عن مصير المفقودين. اما في ما يخص ١٢ لبنانياً من المحتجزين في اسرائيل فقال: "على اسرائيل وحزب الله احترام القانون الدولي الذي يمنع احتجاز الرهائن حتى في حال الحرب" ودعا الى "اطلاق المحتجزين من الطرفين".

وعرض قضية المعتقلين اللبنانيين في سوريا فقال: "ان سوريا تستمر في انتهاك كل المعايير الدولية ولا تزال تعتقل سراً ٢٠٠ مواطن لبناني، منتهكة بذلك كل الشرائع والقانون الدولي، أن عائلات المعتقلين اللبنانيين في سوريا يضعون آمالهم وامانيهم بين يدي المجتمع الدولي وخصوصاً الاتحاد الاوروبي لمساعدتهم في الافراج عن احبائهم. لقد حاولت العائلات وبشتى الطرق ايصال صوتها الى السلطات اللبنانية والسورية لكنها لم تتمكن من اسماع صوتها وتأمل في أن تحصل على دعمكم (...). ان المشكلة ليست في حل قضية ما لبنانية - سورية بل اداء دور كامل لأنكم نواب اوروبيون اذ كيف يمكن المصادقة او توقيع معاهدة شراكة مع طرف لا يحترم حقوق الانسان ولا يحترم مضمون هذه الشراكة، نعني بذلك المادة الثانية من معاهدة برشلونة؟ ان الامر اساسي بالنسبة الى صدقية الاتحاد الاوروبي في لبنان الا يتم توقيع هذا الاتفاق مسبقاً قبل احترام هذا البند وتعهد الحكومة اللبنانية احترام حقوق الانسان(...)".

وتلا الاسمر على اللجنة رسالة من رئيسة لجنة اهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية سونيا عيد عرضت فيها مأساة اهالي المعتقلين اللبنانيين في سوريا.

اما شارل شرتوني ممثل "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني" فقال ان "اتفاقات الشراكة التي يقدمها الاتحاد الاوروبي هي نموذج للديموقراطية في العالم وهي بالضبط ما تحتاج اليه الدول التي تريد سلوك درب الاصلاح واحترام الحريات وحقوق الانسان(...)". واعتبر ان "نهاية الحرب في لبنان لم تؤد الى مصالحة وطنية حقيقية وبناء نظام ديموقراطي فاعل لاسباب عدة منها: الضوابط التي تتحكم بسيادتنا الوطنية نتيجة النفوذ السوري الذي يؤذي حق الشعب اللبناني في تقرير مصيره ورغم عدم مناقشة هذه المسألة علنا في لبنان، الا ان الامر يحتاج الى حل علمي وجذري. اما المسألة الثانية فهي قوانين الانتخاب المعلبة التي ازالت كل اشكال التمثيل الديموقراطي وادت الى مشكلة في صلب المؤسسات الديموقراطية". (...)

وعدد انتهاكات حقوق الانسان في كل القطاعات: "الاعتقالات الاعتباطية، التحقيق بواسطة ضباط الاستخبارات، ومستويات القمع الاخرى وصولاً الى المحاكمات والرقابة على الاعلام واقفال محطة ام. تي. في. وتشريد موظفيها وعائلاتهم من دون اي اعتبار وكلها في اطار قمع منهجي للمعارضة (...)". ودعا البرلمان الاوروبي الى وضع برنامج للديموقراطية ووضع اولويات من اجل انجاز تغيير ديموقراطي حقيقي في لبنان، واعرب عن تحفظ جمعية حقوق الانسان التي يمثل عن "مدى استعداد الحكومة اللبنانية وقدرتها على احترام تعهداتها الدولية (...)".

ثم مناقشات للمداخلات الثلاث تميزت بتأييد ما قاله الناشطون، وذهب بعض النواب مثل النائب الاوروبي الألماني مايكل جاهلر، وحليمة بومدين النائبة الاوروبية الفرنسية الى حض الاتحاد الاوروبي على وضع شروط اساسية تربط بين المصادقة على المعاهدة وتحقيق تقدم ملموس في سيادة لبنان وديموقراطيته واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان. وطلب كل من بومدين وجاهلر أنسحاب القوات السورية من لبنان واستعادة لبنان قراره الذاتي في مختلف اوجه الحياة السياسية الداخلية والخارجية. كما طرح النواب اسئلة عدة عن اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وناقشوا "ضرورة انهاء" الوضع اللامنطقي في المخيمات الواقعة خارج سلطة الدولة اللبنانية والحاجة الى معالجة وضع المخيمات واللاجئين ومنحهم حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية".

وعلم ان لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان تتجه الى طلب ادراج بند في المعاهدة مع لبنان يطلب ايجاد آلية قانونية وعملية لمراقبة مدى التزام السلطة اللبنانية احترام تعهداتها، مع ادراج مبدأ المحاسبة والمصادقة المشروطة بالالتزام في مجال توقيع اتفاق الشراكة. وفي المعلومات أيضاً ان الاتحاد الاوروبي مهتم بمسألتين هما قضية المعتقلين اللبنانيين في سوريا، ومسألة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كجزء اساسي من اي حل للقضية الفلسطينية.

ارسلت السفارة اللبنانية في بروكسيل مراقبين هما جوانا القزي وحسن صالح لوضع تقرير عن الجلسة وارساله الى وزارة الخارجية في بيروت تمهيداً لزيارة وزير الخارجية محمود حمود لبلجيكا في ٢٥ من الجاري.